الإمام البخاري ومعالم منهجه الفقهي في الجامع الصحيح

الباحث: سعودي عبد الله محمد

المقدمة:

الحمد لله الذي نزَّل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرًا، والصلاة والسلام على رسول الله، المبعوث رحمة للعالمين، الذي أدى الأمانة، وبلّغ الرسالة، ونَصَحَ الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، وترك أمته على محجة بيضاء نقية، ليلها كنهارها لا يزيغُ عنها إلا هالك.

أما بعد

فإن أولى ما صرفت فيه نفائس الأيام، وأغلى ما خص بمزيد الاهتمام، الاشتغال بعلوم الشريعة، المتلقاة، عن خير البرية، ولا يرتاب عاقل في أن مدارها كتاب الله المقتفى وسنة نبيه المصطفى(ﷺ).

كما لا يخفى ما للعلماء من فضل وجهد للعناية بهذين المصدرين، حفظًا لهما، وبيانًا لما تضمناه من الأصول البديعة، والفوائد النفيسة، والأخلاق الزاكية، والعلوم النافعة، والأعمال الفاضلة، التي لا تزال الأمة تنهل من مناهلها.

وكان من أنفع تلك الكتب(الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله(ﷺ) وسننه وأيامه) للإمام محمد بن إسماعيل البخاري(رحمه الله) الذي تلقته الأمة بالقبول، وكان من أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

وقد أثنى العلماء على صحيح البخاري وامتدحوا صنيع صاحبه فيه: قال الإمام الشوكاني:" واعلم أن ما كان من الأحاديث في الصحيحين أو في أحدهما جاز الاحتجاج به من دون بحث؛ لأنهما التزما الصحة وتلقت ما فيهما الأمة بالقبول"[1].

وقد جاء هذا البحث (الإمام البخاري ومعالم منهجه الفقهي في الجامع الصحيح)، ليستخرج ويستنبط أسس المنهجية التي يستعملها الإمام البخاري (رحمه الله) في تصحيح الأحاديث

وتعليلها، وهذه القواعد جاءت مطبقة في كتابه ولم يصرح بها وإنما يستعان على كشفها بأقوال العلماء ممن اهتموا بالجامع الصحيح شرحاً وتعليقاً واستدراكاً وانتقاداً.

منهج البحث: والمنهج الذي سلكته في هذا البحث هو المنهج التحليلي المقارن، وذلك باستقراء صحيح البخاري وأخذ الشواهد والأمثلة وتحليلها؛ لاستخراج ما يكمن فيها من قواعد.

اسباب اختيار الموضوع:

1) حبي الشديد لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وشغفي بكتب الحديث وخاصة صحيح البخاري، وإعجابي بعبقرية هذا الإمام ودقة منهجه.

2) المساهمة في تقريب الاستفادة من كتب السنة، وذلك بتوضيح مناهجها ومقاصد مؤلفيها.

خطة البحث: لقد اقتضت طبيعة البحث أن تتكون من مقدمة، ومطلبان، وخاتمة، على النحو التالي: المقدمة ذكرت فيها أهمية الموضوع، ومنهج البحث ، وسبب اختيار الموضوع، المطلب الأول، ترجمة موجزة للإمام البخاري، المطلب الثاني: معالم منهجه الفقهي في الجامع الصحيح.

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام البخاري

أولًا: اسمه ونسبه ومولده:

هو الإمام الحافظ : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه الجعفي[2] مولاهم البخاري[3].

ولد في بخاري في شوال سنة أربعة وتسعين ومئة ، وتوفي والده وهو صغير فنشأ يتيما[4].

ثانيًا: طلبه للعلم ورحلته:

حُبب إليه العلم، فبدأ بطلب الحديث وحفظه وهو صبي[5]، فحفظ أحاديث بلدته، ثم قرأ كتب ابن المبارك، ورحل إلي الحجاز في السادسة عشرة، ومكث ست سنوات يطلب الحديث في الحجاز، ثم تنقل في البلدان، فدخل الشام ومصر والجزيرة وبلاد العراق[6].

ثالثًا: شيوخه:

لقد كتب الإمام البخاري عن شيوخ تلك البلاد حتى كثر عددهم[7]، وكان فيهم جملة وافرة ممن تقدم سماعه وعلا إسناده، وقد ذكر منهم الحاكم ما يقارب التسعين[8]، وسمع أئمة عصره، وأفاد منهم.

فمن شيوخه الذين تقدم سماعهم وعلا إسنادهم:

1- محمد بن يوسف الفرياني[9]، صاحب المسند(212هـ).

2- عبيد الله بن موسى العبسي[10]، (213هـ).

3- أبوبكر عبدالله بن الزبير الحميدي[11].

4- إسحاق بن براهيم المشهور بابن راهويه[12].

5- الإمام أحمد بن حنبل[13].

6- علي بن المدني[14]، إمام عصره كافة، وقد أكثر عنه وتخرج عليه، وغيرهم من الشيوخ لا يحصون كثرة.

رابعًا: الملكة الفقهية للإمام البخاري :

اتجه الإمام البخاري منذ حداثته إلى الفقه، فقرأ فقه أهل الرأي، ثم أخذ فقه الشافعي، وفقه الإمام مالك وكانت صلته بفقه الإمام أحمد متينة قوية، فجمع فقه المدارس الاجتهادية في عصره مما ساعده على الاستقلال برأيه ؛ حيث انتفع كثيرًا من طريقة أهل الرأي في الاستنباط ودقة النظر، ثم باطلاعه على نقد أهل الحديث لهم على وفق قواعد المحدثين، فكان ذلك تمهيدًا للإمام البخاري أن يكون له نظر ممتاز وفقه اجتهادي اشتهر به، واعترف له أهل العلم بذلك.

حتي قال نعيم بن حماد[15]:" محمد بن إسماعيل البخاري: فقيه هذه الأمة"، وسماه شيخه محمد بن بشار[16] "سيد الفقهاء"[17].

وقد تنازع البخاري أصحاب المذاهب الفقهية ، فقال السبكي[18] تفقه على الحميدي وهو من أصحاب الشافعي، وكذلك فعل الحنابلة، فقد ترجم القاضي أبو يعلى للبخاري في طبقات الحنابلة[19].

بيد أن مجرد التلقي من إمام في مذهب معين لا يعني تبعية المتلقي لهذا المذهب، كما أن موافقة البخاري لآراء أصحاب المذاهب في مسائل معينة لا تعني تبعيته لهذ المذهب، وإلا فليعد البخاري مالكيًا وحنفيًا أيضًا، وهذا الكلام تدفعه الحقيقة علاوة على شهادة العلماء له بأنه مجتهد مستقل[20].

خامسًا: مؤلفاته:

كان للإمام البخاري فضل لا ينكر على العلم الشرعي ودارسيه وخاصة علم الحديث؛ بما بذله من مجهود علمي كبير أسهم في النهضة الحديثية، وكانت مساهمته في فقه الحديث واضحة وجلية، ظهر ذلك في تراجمه التي في صحيحه، وقد وضع في الحديث وعلله ورجاله مؤلفات كثيرة، كانت عمدة لمن جاء بعده، ففي علم الرجال وضع التاريخ الكبير والأوسط والصغير، ووضع في الرد على الفرق الباطلة كتاب خلق أفعال العباد، وله جزء في رفع اليدين، هذا إلى جانب مؤلفه الشهير والذي يعد من أهم كتب الإمام البخاري" الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور سول الله(ﷺ)وسننه وأيامه"[21].

سادسًا: وفاته:

بهذا الجهد العلمي في خدمة العلوم الشرعية كانت حياة الإمام البخاري كلها جهادًا وعملًا وتحملًا للمصاعب والمشاق، وقد امتحن في آخر عمره في مدينة نيسابور، حيث نسب إليه القول بخلق لفظ القرآن، فترك مدينة نيسابور، وذهب إلى بيكند[22] ، ثم اتجه إلى مدينة سمرقند[23]، ولكنه مرض في الطريق فلبث عند أقربائه بقرية خرتنك[24]، حيث توفي ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ستة وخمسين ومائتين رحمه الله رحمة واسعة[25].

المطلب الثاني: معالم المنهج الفقهي عند الإمام البخاري في صحيحه

أولًا: الجامع الصحيح وطريقة الإمام البخاري فيه:

أهم كتب الإمام البخاري وأشهرها كتابه" الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله(ﷺ) وسننه وأيامه"[26]، وقد قام كتاب الإمام البخاري على شرطين:

الأول: اتصال السند.

الثاني: إسلام الراوي وصدقه، واتصافه بصفات العدالة، والضبط، غير مدلس[27]، ولا مختلط[28].

وقد كان الباعث على تأليف الجامع الصحيح[29]، رغبة في تمييز الحديث الصحيح من الضعيف، تلبية لرغبة شيخه إسحاق بن راهويه؛ حيث قال: لو جمعتم كتابًا لصحيح سنة رسول الله، قال الإمام البخاري: فوقع في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح.

وقال الإمام البخاري: رأيت النبي (ﷺ) وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروحة اذب بها عنه فسألت بعض المعبرين فقال لي أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح.

ثانيًا: فقه الإمام البخاري في صحيحه:

لم يقتصر الإمام البخاري على ذكر الأحاديث فقط في صحيحه ، بل عمل على الاستنباط منها، وأودع ما استنبطه منها في تراجم أبوابه، لهذا قال جمع من الفضلاء "فقه البخاري في تراجمه"[30]؛ لذلك رأيت أن أتحدث عنها بشيء من التفصيل لاسيما وأن التراجم كانت محل خلاف بين الشراح في فهمها ودلالاتها على ما تحتها من نصوص.

قال الإمام ابن حجر: "ولنذكر ضابطا يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه وهي ظاهرة وخفية أما الظاهرة وهي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد في مضمنها وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة كأنه يقول هذا الباب الذي فيه كيت وكيت أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني مثلا"[31]، وللإمام البخاري مسالك متعددة في التراجم الظاهرة منها:

1- الترجمة بصيغة خبرية عامة: وذلك بأن تكون الترجمة عبارة تدل على مضمون الباب بصيغة خبرية عامة تحتمل عدة أوجه، فتدل على محتوى الباب بشكل عام، ثم يتعين المراد بما يذكر من الحديث في الباب، ومن الأمثلة في الجامع الصحيح قول الإمام البخاري: "لاَ يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لاَ يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ"[32] فبين أن المراد النهي عن البول فيه وعن الاغتسال منه إذا بال.

وفائدة هذه التراجم الإعلام الإجمالي بمضمون الباب ثم يدرك القارئ المعنى المقصود[33].

2- الترجمة بصيغة خبرية بمسألة الباب، تحددها، دون أن يتطرق إليها احتمال، ومن أمثلة ذلك في صحيح البخاري: قوله في الزكاة: "ورأى أبو العالية، وعطاء، وابن سيرين «صدقة الفطر فريضة" وأخرج فيه حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) قال "فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) وَسَلَّمَ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى العَبْدِ وَالحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ المُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ"[34].

وفائدة هذا المسلك إفادة أن هذ الحديث فيه دليل لهذا الحكم، أو الفائدة التي أوضحتها الترجمة، وأن الإمام البخاري قائل بها، مختار لها، إذا كانت المسألة خلافية بين العلماء[35].

3- الترجمة بصيغة الاستفهام: وذلك بأن تكون ترجمة الباب مصوغة على عبارة من عبارات الاستفهام، والمقصود من الاستفهام ما يتوجه بعد في الباب من النفي أو الاثبات، وعبر بهذه الصيغة إثارة لانتباه الذهن وإعمال الفكر؛ وذلك إما لكون مسألة الباب موضع اختلاف تحتاج للبحث والترجيح كقول الإمام البخاري:(باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟).

وأخرج فيه أحاديث منها: حديث أبي هريرة (ﷺ) وفيه "حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ "،وحديث أبي سعيد الخدري (ﷺ) " الغُسْلُ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ "[36]. كأنه استعمل الاستفهام في الترجمة للاحتمال الواقع في حديث أبي هريرة(ﷺ) حق على كل مسلم أن يغتسل فإنه شامل للجميع والتقييد في حديث ابن عمر(رضي الله عنهما) بمن جاء منكم يخرج من لم يجيء، ومن ثم اختلف العلماء في غسل الجمعة هل هو للصلاة أو لليوم؟ ويتفرع من هذا الاختلاف إذا كان الغسل للصلاة، ومن الجميع إذا كان لليوم، والأحاديث ناظرة إلى كلا الاحتمالين، لأن حديث ابن عمر(رضي الله عنهما) صحيح في أن الغسل للصلاة، والأحاديث الأخرى ظاهرة في أنه لليوم[37].

وإما أن يعبر بالاستفهام في الترجمة على مسألة هي موضع اتفاق العلماء، ويكون المقصد إثارة الانتباه لمعرفة الدليل لهذه المسألة، أو أن ثمة تفصيلًا فيها بين العلماء، أو للاحتمال في الدليل الدال عليها، كقول الإمام البخاري في الجنائز(باب هل تكفن المرأة في إزار الرجل؟)، وأخرج فيه

حديث أم عطية (رضي الله عنها) قالت: توفيت بنت النبي(ﷺ) فقال: "اغْسِلْنَهَا ثَلاَثًا، أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، إِنْ رَأَيْتُنَّ، فَإِذَا فَرَغْتُنَّ فَآذِنَّنِي»، فَلَمَّا فَرَغْنَا آذَنَّاهُ فَنَزَعَ مِنْ حِقْوِهِ إِزَارَهُ، وَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ"[38].

وقد نقل الإمام ابن بطال[39] اتفاق العلماء على جواز تكفين المرأة بإزار الرجل لكن الإمام البخاري أشار بقوله: (هل) إلى تردد في دلالة الحديث كما قال الإمام ابن حجر[40] " فكأنه أومأ إلى احتمال اختصاص ذلك بالنبي (ﷺ)لأن المعنى الموجود فيه من البركة ونحوها قد لا يكون في غيره ولا سيما مع قرب عهده بعرقه الكريم وقد كان أطيب من ريح المسك"

4- اقتباس الترجمة من حديث الباب: وذلك بأن يجعل لفظ الحديث المروي في الباب ترجمة له كله أو بعضًا منه، مثال ذلك: قول الإمام البخاري في الصلاة: باب قول النبي (ﷺ) (نُصِرْتُ بِالصَّبَا) وأخرج فيه حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) أن النبي(ﷺ) قال" نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأُهْلِكَتْ عَادٌ بِالدَّبُورِ"[41].

فالترجمة شطر الحديث، وفائدة ذلك أن الإمام البخاري قائل بهذا الحديث ذاهب إليه، وقد نص على ذلك الإمام ابن حجر فقال: "إن اختياره يؤخذ في العادة من الآثار التي يودعها في الترجمة"[42].

5- وقد يأتي في الترجمة بحديث مرفوع ليس على شرطه ويخرج في الباب حديثًا على شرطه شاهدا له، أو يترجم بحديث قد خرجه في موضع آخر فيذكره معلقًا[43] اختصارًا، ومن ذلك قوله: (باب الأمراء من قريش) وهو لفظ حديث يروى عن علي، وأبو برزة، وأنس[44] وليس على شرط البخاري ، فأخرج فيه بسنده حديث: " إِنَّ هَذَا الأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ، لاَ يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ"، وحديث "لاَ يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمُ اثْنَانِ"[45]، فاستشهد بهما لحديث الترجمة وقواه، وأشار بذكره ترجمة إلى أنه المختار عنده في شرط الولاية[46].

6- الإخبار عن بدء الحكم وظهور الشيء: وذلك أن الإمام البخاري يترجم في أول بعض الموضوعات ببدء ذلك الأمر أو ظهوره، ومن أمثلة ذلك قوله في أول الجامع

الصحيح (باب كيف بدء الوحي إلى رسول الله)[47] وقوله في الصلاة: (باب بدء الأذان)[48] ولمثل هذا التنصيص فائدة كبيرة في تاريخ التشريع.

7- الترجمة بآية قرآنية، وقد يكون المقصود تأويل الآية أو الاستدلال بها على حكم معين، ثم يقوي التأويل والاستدلال بما يذكر تحتها من أحاديث.

8- أن يأتي بالترجمة بالآثار عن الصحابة فمن بعدهم، كقوله في الصلاة (باب في كم تصلي المرأة من الثياب، وقال عكرمة: لو وارت جسدها في ثوب لأجزته)[49]، وقال (باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب).

قال أبو عبد الله: "ولم ير الحسن بأسا أن يصلى على الجمد والقناطر، وإن جرى تحتها بول أو فوقها أو أمامها إذا كان بينهما سترة" وصلى أبو هريرة: «على سقف المسجد بصلاة الإمام» وصلى ابن عمر: "على الثلج"[50]، وفائدة ذلك الإشارة إلى اختياره المسألة وترجيح ما دلت عليه.

9- أن يترجم في أبوابه بما ذهب إليه بعض العلماء، ويذكر في الباب ما يدل عليه قائلا (باب من قال كذا) دون أن يفصح برأيه فيه، والمراد بذلك التنبيه على ثبوت ذلك، مثال ذلك قوله في الشرب: (باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى)، لقول النبي(ﷺ)"لاَ يُمْنَعُ فَضْلُ المَاءِ"[51]، ثم أخرج فيه حديث أبي هريرة(رضي الله عنه) أن رسول الله (ﷺ) قال "لاَ يُمْنَعُ فَضْلُ المَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الكَلَأُ"[52].

وقد نبه الإمام البخاري على أنه قصد الاستدلال وإثبات هذا القول حيث قال: لقول النبي(ﷺ): " لاَ يُمْنَعُ فَضْلُ المَاءِ".

ثانيًا: التراجم الخفية:

وهذه قد تكون بلفظ المترجم له، أو بعضه، أو معناه، وفيها مقاصد :

المقصد الأول: أن يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث.

المقصد الثاني: أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة في هذا قد تكون بيانًا لتأويل ذلك الحديث نائبة عن قول الفقيه مثلًا: المراد بهذا الحديث العام: الخصوص، أو بهذا الحديث الخاص: العموم، إشعارًا بالقياس لوجود العلة الجامعة، أو أن ذلك الخاص المراد به: ما هو أعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى و الأدنى، ويأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكرناه في العام والخاص، وكذا في شرح المشكل، وتفسير الغامض وتأويل الظاهر، وتفصيل المجمل[53].

الخاتمة

الحمد لله بدءًا وختامًا، والصلاة والسلام على معلم البشرية أشرف الخلق وحبيب الحق، محمد بن عبد الله(ﷺ) وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فقد أنعم الله (تبارك وتعالى) علي بإتمام هذا البحث، فضلًا منه ومنة، وقد توصل الباحث أثناء الدراسة لهذا الموضوع إلى النتائج التالية:

1- بروز شخصية الإمام البخاري الفقهية من خلال دراسة تراجمه.

2- عبقرية الإمام البخاري، ودقة الصناعة الحديثية عنده.

3- إن الجامع الصحيح سلسلة من حلقة متواصلة من جهود المحدثين في التأليف والتصنيف، والنقد والتمحيص.

4- تنوع مجالات الثقافة عند الإمام البخاري، وغزارة عمله، ودقة فقه، ومتانة دينه، وسلامة عقيدته، ومما يؤهله لأن يكون أحد أئمة المسلمين.

الهوامش:

(1) نيل الأوطار: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م،(25/1).

(2) نسبة إلى جعفي بن سعد العشيرة ، وهو مولاهم ولاء إسلام ، ينظر : تاريخ بغداد ، أحمد بن علي بن ثابت ابن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ،الطبعة: الأولى، 1417 هـ ، (6/2).

(3) بُخَارى: بالضم: من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلّها، وكانت عاصمة الملوك السامانيين قبل الفتح الإسلامي ، ينظر: معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995 م، (353/1– 354).

(4) وقد روى الخطيب في تاريخه، (11/2)، أنه عمي في صغره، فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل عليه السلام فقال لها: يا هذه قد رد الله على ابنك بصره ؛لكثرة بكائك، أو لكثرة دعائك، قال: فأصبح وقد رد الله عليه بصره ، انظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)،تحقق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ، (216/2).

(5) دون عشر سنين : ينظر: تذكرة الحفاظ ،شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ– 1998م، (104/2)، وتاريخ بغداد: (7/2–6).

(6) سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : 748هـ)،المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م، (393/12)، وتاريخ بغداد: (7/2–6).

(7) تهذيب الكمال: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ)،تحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 – 1980م، (431/24)، و سير أعلام النبلاء: (394/12).

(8) وقد نقل الإمام النووي كلام الحاكم في تهذيب الأسماء واللغات:(71/1–72).

(9) محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان ،الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أبو عبد الله الضبي مولاهم، نزيل قيسارية الساحل من أرض فلسطين، ولد: سنة بضع وعشرين ومائة، ينظر: سير أعلام النبلاء: الذهبي ، (10/ 114).

(10) عبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي الإمام الحافظ، العابد، أبو محمد ، العبسي – بموحدة – مولاهم، الكوفي، أول من صنف (المسند) على ترتيب الصحابة بالكوفة، كما أن أبا داود الطيالسي أول من

صنف (المسند) من البصريين على ما نقله الخليلي في (إرشاده) ، ولد: في حدود عام عشرين ومائة، ينظر: سير أعلام النبلاء: الذهبي، (554/9-553).

(11) عبد الله بن الزّبير الحميدي الأسدي، أبو بكر: أحد الأئمة في الحديث. من أهل مكة. رحل منها مع الإمام الشافعيّ إلى مصر، ولزمه إلى أن مات، فعاد إلى مكة يفتي بها. وهو شيخ البخاري، ورئيس أصحاب ابن عيينة. روى عنه البخاري 75 حديثا، وذكره مسلم في مقدمة كتابه. توفي بمكة. وله " مسند – ط " المجلد الأول منه في الهند، ينظر: الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين ، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو 2002 م، (87/4).

(12) إسحاق بن إبراهيم الإمام الحافظ الكبير أبو يعقوب التميمي الحنظلي المروزي: نزيل نيسابور وعالمها بل شيخ أهل المشرق يعرف بابن راهويه. ولد سنة ست وستين ومائة. وقيل سنة إحدى وستين، ينظر: تذكرة الحفاظ: الذهبي ،(17/2).

(13) أحمد بن حنبل شيخ الإسلام وسيد المسلمين في عصره الحافظ الحجة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال بن أسد الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، ولد سنة أربع وستين ومائة، تذكرة الحفاظ:(15/2).

(14) علي بن المديني حافظ العصر وقدوة أرباب هذا الشأن أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم المديني ثم البصري صاحب التصانيف، ولد سنة إحدى وستين ومائة، تذكرة الحفاظ: الذهبي ، (13/2).

(15) نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث بن همام بن سلمة بن مالك، أبو عبد الله الخزاعي الأعور الفارض المروزي أول من جمع المسند وصنفه مات سنة تسع وعشرين ومأتين وكان مقيدًا محبوسًا لامتناعه من القول بخلق القرآن، ينظر: تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (307/13) .

(16) محمد بن بشار بن عثمان بن كيسان، أبو بكر البصري، يعرف ببندار، توفي في رجب سنة اثنتين وخمسين ومأتين، ينظر: تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (2/ 100).

(17) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي (6/2-7)، وطبقات الشافعية: تاج الدين السبكي (2/ 212).

(18) طبقات الشافعية: تاج الدين السبكي (214/2).

(19) طبقات الحنابلة: الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: 526هـ)،تحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، (271/1).

(20) يراجع في ذلك: الفتاوى لابن تيمية، مكتبة المعارف، الرياض ، (40/20)، ومقدمة لامع الدرارى لأبي مسعود رشيد أحمد الكنكوهي، مكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، (68/1)، وفيض الباري لمحمد أنور الكشميري، دار المعرفة، بيروت،(235/1)، و الإمام البخاري محدثًا وفقيهً للحسيني عبد المجيد هاشم، مصر العربية للنشر والتوزيع،(ص 169).

(21) الفهرست: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (المتوفى: 438هـ)،تحقق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية 1417 هـ - 1997 مـ ، (ص 282). وكشف الظنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ)،الناشر: مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: 1941م، (443/1- 541 – 564- 571).

(22) بِيكَنْد: بالكسر، وفتح الكاف، وسكون النون: بلدة بين بخاري وجيحون، على مرحلة من بخاري، لها ذكر في الفتوح، وكانت بلدة كبيرة حسنة كثيرة العلماء، خربت منذ زمان، معجم البلدان: الرومي، (533/1).

(23) سَمَرْقَنْدُ: بفتح أوّله وثانيه، ويقال لها بالعربيّة سمران: بلد معروف مشهور، قيل: إنّه من أبنية ذي القرنين بما وراء النهر، وهو قصبة الصّغد مبنيّة على جنوبي وادي الصغد مرتفعة عليه، معجم البلدان : الرومي، (247/3).

(24) خَرْتَنْكُ: بفتح أوله، وتسكين ثانيه، وفتح التاء المثناة من فوق، ونون ساكنة، وكاف: قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ، بها قبر إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري، ينسب إليها أبو منصور غالب بن جبرائيل الخرتنكي، وهو الذي نزل عليه البخاري ومات في داره، حكى عن البخاري حكايات، معجم البلدان: الرومي، (2/ 356).

(25) تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي ، (33/2-34)، و البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)،تحقق: علي شيري،الناشر: دار إحياء التراث العربي،الطبعة: الأولى 1408، هـ - 1988 م،(11/ 33).

(26) علوم الحديث: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)تحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: 1406هـ - 1986م، (ص26)،وتهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)،عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (73/1).

(27) قال ابن الصلاح: التدليس قسمان: أحدهما: تدليس الإسناد، وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه، موهما أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمعه منه، ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر، ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: (أخبرنا فلان) ولا (حدثنا) وما أشبههما، وإنما يقول: (قال فلان أو عن فلان) ونحو ذلك.

القسم الثاني: تدليس الشيوخ، وهو: أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به، كي لا يعرف، وزاد العراقي قسمًا ثالثًا: تدليس التسوية وصرة هذا القسم من التدليس أن يجئ المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة فيعمل المدلس الذي سمع الحديث من الثقة إلاول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها فيصير الإسناد كله ثقات ويصرح هو بإلاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضى عدم قوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل، مقدمة ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت،سنة النشر: 1406هـ - 1986م، (ص73-74)، والتقييد والإيضاح :أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ)تحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1389هـ/1969م، (ص 96).

(28) الاختلاط: حقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال ; إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن وسرقة مال ; كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة أو احتراقها كابن الملقن، ينظر: فتح المغيث بشرح الفية الحديث: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ)،تحقق: علي حسين علي،الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م، (4/ 366).

(29) فتح الباري : ابن حجر، (7/1).

(30) المرجع السابق: (13/1).

(31) فتح الباري: لابن حجر، (1/ 13).

(32) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)،الطبعة: الأولى، 1422هـ،كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم (57/1) برقم (239).

(33) هدي الساري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار البيان العربي، القاهرة، ط، بدون تاريخ (ص17).

(34) صحيح البخاري: كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر، (230/2) برقم (1503).

(35) هدي الساري: ابن حجر،(ص17).

(36) صحيح البخاري: كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟، (2/6-5) برقم (895، 897).

(37) فتح الباري: لابن حجر، (2/ 382).

(38) صحيح البخاري: كتاب الجنائز، باب هل تكفن المرأة في إزار الرجل، (74/2) برقم (1257)، والأصل في الحقو معقد الإزار فقيل للإزار، واشعار ما يلي البدن من الثياب، غريب الحديث: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)،تحقق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1405 – 1985، (1/ 230).

(39) شرح صحيح البخاري: لابن بطال: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ)،تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، 1423هـ – 2003م، (3/ 255).

(40) فتح الباري: ابن حجر، (3/ 131).

(41) صحيح البخاري: كتاب الجمعة، باب قول النبي (ﷺ) نصرت بالصبا، (33/2) برقم (1035)، ا لصَّبَا هي الريح الشرقية، وهي القبول أيضًا، والدَّبُورِ: هي الريح الغربية، ينظر شرح ابن بطال: (3/ 25).

(42) فتح الباري: لابن حجر، (1/ 482).

(43) المعلق: وهو الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر، وأغلب ما وقع ذلك في كتاب البخاري، ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، (ص 24).

(44) أخرجه أحمد (421/4) برقم (19797)، قال المنذري رواته ثقات (119/3)، وأبو يعلى (323/6)، برقم (3645)، وأخرجه أيضًا البزار،(302/9) برقم (3857)، قال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلى أتم منه وفيه قصة، والبزار ورجال أحمد رجال الصحيح، خلا سكين بن عبد العزيز وهو ثقة، ينظر: مجمع الزوائد ، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ)، تحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاه، عام النشر: 1414 هـ، 1994 م، (5/ 193).

(45) صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب الأمراء من قريش، (62/9) برقم (7139، 7140).

(46) هدي السار ي: ابن حجر، (ص 17).

(47) صحيح البخاري: (3/1).

(48)صحيح البخاري: (216/1).

(49) المرجع السابق: (145/1).

(50) المرجع السابق: (146/1).

(51) صحيح البخاري: كتاب المساقاة ، باب في الشرب، ومن رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة، مقسوما كان أو غير مقسوم، (110/3).

(52) المرجع السابق: (110/3)، برقم (2353).

(53) هدي الساري: لابن حجر،(13/1).

المراجع:

1- الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين ، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو 2002 م.

2- البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)،تحقق: علي شيري،الناشر: دار إحياء التراث العربي،الطبعة: الأولى 1408، هـ – 1988 م.

3- تاريخ بغداد: أحمد بن علي بن ثابت ابن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ،الطبعة: الأولى، 1417 هـ .

4- تذكرة الحفاظ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ– 1998م.

5- التقييد والإيضاح :أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ)تحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1389هـ/1969م.

6- تهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)،عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (73/1).

7- تهذيب الكمال: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ)،تحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 – 1980م.

8- سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : 748هـ)،المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م.

9- شرح صحيح البخاري: لابن بطال: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ)،تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، 1423هـ – 2003م.

10- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)،الطبعة: الأولى، 14هـ.

11- طبقات الحنابلة: الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: 526هـ)،تحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

12- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)،تحقق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ.

13- علوم الحديث: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)تحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: 1406هـ - 1986م،

14- فتح المغيث بشرح الفية الحديث: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ)،تحقق: علي حسين علي،الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م.

15- الفهرست: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (المتوفى: 438هـ)،تحقق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية 1417 هـ - 1997 مـ.

16- كشف الظنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ)،الناشر: مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: 1941م.

17- مجمع الزوائد ، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ)، تحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاه، عام النشر: 1414 هـ.

18- معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995 م.

19- مقدمة ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت،سنة النشر: 1406هـ - 1986م.

20- نيل الأوطار: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م.

21- هدي الساري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار البيان العربي، القاهرة، ط، بدون تاريخ .